لم تخرج تشكيلة الحكومة اللبنانية الجديدة، برئاسة نجيب ميقاتي، عن المحاصصة المعهودة في لبنان، وإن بوجوه غير حزبية، والتي يبدو أن دورها المستقبلي سيكون فقط الضغط أكثر على اللبنانيين اقتصادياً، وهو ما المح اليه ميقاتي بقوله ان المطلوب شد الأحزمة

لبنان ولادة عسيرة لحكومة مواجهة الأزمة

ميقاتي يدعو لشد الأحزمة وعون يحصل على ثلث معطل مبطن

تضم الحكومة الجديدة 24 وزيرا برئاسة ميقاتي (حسين بيضون)

للحديث تتمة...

فرصة لاستعادة الوحدة الفلسطينية

نضال محمد وتد

لا يهم بطبيعة الحال ما يقوله الإعلام الإسرائيلي عن الأسرى الفلسطينيين الستة الذين تمكنوا، فجر الإثنين الماضي، من التحرر من السجن والخروج إلى الحرية، فيما تدفع دولة الاحتلال بآلاف الجنود وعناصر الشرطة وحرس الحدود، ناهيك عن تشغيل كل أجهزة الرصد والمراقبة «البشرية» والتكنولوجية لمحاولة تتبع آثارهم، بقدر ما تهم حقيقة واحدة أقرّ بها مسؤول أمني إسرائيلي، ويعرفها شعبنا الفلسطيني: أسرى الحرية هم نقطة الإجماع الفلسطينية شبه الوحيدة المتفق عليها اليوم.

لهذه المناسبة إسقاطات وتداعيات، وطبعاً مكامن قوة، أولها إقرار الاحتلال ووسائل إعلامه بأن حقيقة الالتفاف الشعبي الفلسطيني حول ملف الأسرى جعلته يراجع حساباته وطرق وعمليات التفتيش عنهم خوفاً من أن يؤدي «احتكاك» غير محسوب العواقب إلى إشعال الضفة الغربية كلها ضد الاحتلال، وفقدان السلطة الفلسطينية القدرة على ضبط مقاليد الأمور. كما يخشى الاحتلال من انهيار مفهوم التنسيق الأمني كلياً، خصوصاً في حال طولب عناصر الأمن الفلسطيني في ظل حالة التعبئة الوطنية التي حققها «الهروب» من سجن جلبوع، بمطاردة من يعتبرون رمزاً للنضال الفلسطيني من أجل تسليمهم لسلطات الاحتلال.

وفيما يبدي الاحتلال إدراكاً وبقظة لحجم الوحدة والالتفاف الفلسطيني حول الأسرى، لا يبدو أن السلطة الفلسطينية وباقي الفصائل تتعامل مع حالة الوحدة الشعبية حول الأسرى بالقدر الكافي من المسؤولية من أجل توظيف حالة التعبئة الفلسطينية الشعبية حول عملية الفرار من سجن جلبوع لجهة بلورة موقف موحد تجمع عليه «فتح» كما «حماس» والجبهات المختلفة وباقي الفصائل، بدلاً من إطلاق كل فصيل وحركة تحذيراته على انفراد.

يمكن لحالة التعبئة الحالية أن تكون رافعة حقيقية ليس فقط لنشاطات إسناد للأسرى، تنتهي خلال أيام، بل رافعة ونقطة تلاق موجودة أصلاً لطي صفحة الانقسام الفلسطيني والمضي، تأسيساً على التفاهمات السابقة بينها وثيقة الأسرى، قدماً نحو مصالحة فلسطينية، أو على الأقل حوار وطني فلسطيني جدي يقود للخروج من نفق الانقسام المظلم، بما جرّه على الشعب الفلسطيني كله في كافة أماكن وجوده من ضربات ونكسات.

يروت. رينا الجمّال

بعد نحو 13 شهراً من استقالة حكومة حسان دياب، وشهر ونصف الشهر من تكليف نجيب ميقاتي تأليف الحكومة اللبنانية، تم الإعلان عن تشكيل الحكومة، التي وإن ضمت اختصاصيين، وبعض المستقلين، فإن الغالبية العظمى فيها جاءت في إطار المحاصصة بين القوى الحزبية المهيمنة على البلد باستثناء حزبي «القوات اللبنانية» و«الكتائب».

وعلى «وقع» إعلان تشكيل الحكومة الجديدة، وهي الثالثة لميقاتي، شهد سعر صرف الدولار، الذي تحركه اللعبة السياسية في السوق السوداء، انخفاضاً إلى حدود 16 ألف ليرة لبنانية، فيما تتجه الأنظار إلى البيان الوزاري الذي ستتفق عليه الحكومة، خصوصاً في شقه الاقتصادي هذه المرة، لا سيما أنها لن تحصل على أي دعم مالي نقدي خارجي بانتظار برنامج عملها ومسارها.

وقّع الرئيس اللبناني ميشال عون وميقاتي، أمس الجمعة، مراسيم تشكيل الحكومة الجديدة التي تضمّ 24 وزيراً، يمثلون بغالبيتهم مختلف القوى السياسية مع بعض المستقلين. وحدّد الاثنين المقبل موعداً لانعقاد أول جلسة وزارية للحكومة الجديدة.

ويتألف مجلس الوزراء، الذي يضم امرأة واحدة، من بسام مولوي للداخلية، وفراس الأبيض للصحة، وناصر ياسين للبيئة، وأمين سلام للاقتصاد، ويوسف خليل للمالية، وعلي حمية للأشغال والنقل، وعباس الحاج حسن للزراعة، ومحمد مرتضى للثقافة، ومصطفى بيرم للعمل. كما تضمّ الحكومة وزراء التربية والتعليم العالي عباس حلبي، والمهجرين عصام شرف الدين، والخارجية عبد الله أبو حبيب (سفير لبنان السابق في واشنطن)، والاتصالات جوني قرم، والسياحة وليد نصار، والإعلام جورج قرداحي، والعدل هنري خوري، والطاقة وليد فياض، والدفاع العميد موريس سليم، والشؤون الاجتماعية هيكتور حجار، والشباب والرياضة جورج كلاس، والتنمية الإدارية نجلا رياشي، والصناعة جورج دياكيان، بالإضافة إلى نائب رئيس حكومة سعادة الشامي.

ويبدو أن تسليم يوسف خليل، وهو مدير العمليات في المصرف المركزي برئاسة رياض سلامة، باتي في إطار شد الأحزمة التي دعا ميقاتي إليه، خصوصاً أن خليل واحد من الذين هم على تماس مع صندوق النقد والبنك الدولي، الذي صنف الانهيار الاقتصادي من بين الأسوأ في العالم منذ عام 1850.

وأكد ميقاتي، في مؤتمر صحافي، عقب التشكيل، أن «لا ثلث معطل في الحكومة، وميقاتي، أمس الجمعة، مراسيم تشكيل الحكومة الجديدة التي تضمّ 24 وزيراً، يمثلون بغالبيتهم مختلف القوى السياسية مع بعض المستقلين. وحدّد الاثنين المقبل موعداً لانعقاد أول جلسة وزارية للحكومة الجديدة.

ويتألف مجلس الوزراء، الذي يضم امرأة واحدة، من بسام مولوي للداخلية، وفراس الأبيض للصحة، وناصر ياسين للبيئة، وأمين سلام للاقتصاد، ويوسف خليل للمالية، وعلي حمية للأشغال والنقل، وعباس الحاج حسن للزراعة، ومحمد مرتضى للثقافة، ومصطفى بيرم للعمل. كما تضمّ الحكومة وزراء التربية والتعليم العالي عباس حلبي، والمهجرين عصام شرف الدين، والخارجية عبد الله أبو حبيب (سفير لبنان السابق في واشنطن)، والاتصالات جوني قرم، والسياحة وليد نصار، والإعلام جورج قرداحي، والعدل هنري خوري، والطاقة وليد فياض، والدفاع العميد موريس سليم، والشؤون الاجتماعية هيكتور حجار، والشباب والرياضة جورج كلاس، والتنمية الإدارية نجلا رياشي، والصناعة جورج دياكيان، بالإضافة إلى نائب رئيس حكومة سعادة الشامي.

ويبدو أن تسليم يوسف خليل، وهو مدير العمليات في المصرف المركزي برئاسة رياض سلامة، باتي في إطار شد الأحزمة التي دعا ميقاتي إليه، خصوصاً أن خليل واحد من الذين هم على تماس مع صندوق النقد والبنك الدولي، الذي صنف الانهيار الاقتصادي من بين الأسوأ في العالم منذ عام 1850.

وأكد ميقاتي، في مؤتمر صحافي، عقب التشكيل، أن «لا ثلث معطل في الحكومة، وميقاتي، أمس الجمعة، مراسيم تشكيل الحكومة الجديدة التي تضمّ 24 وزيراً، وهو يريد أن يعطل الله معه ويطلع برّا»، وهو سيتحمل مسؤولية عمله». وشدد، في المقابل، على أن «حكومته ستنال ثقة تكتل لبنان القوي» الذي يرأسه صهر رئيس الجمهورية النائب جبران باسيل. ولم ينكر ميقاتي أن يكون بعض الوزراء لديهم انتماءات سياسية لكنهم من أصحاب الاختصاص، لكنه قال: «سنعمل ضمن مبدأ وطني، ولن ادع فرصة إلا وأطرق أو أفتح أبواب العالم العربي الذي نحن بحاجة إليه، وأنا متأكد أن العلاقة لم تنقطع أصلاً، ولبنان ينتمي إلى العالم العربي وفخور بأشقائه الذين لن يتركوه أبداً». وواقع ميقاتي عن رفع الدعم، قائلاً: «لم يعد لدينا أموال لنستمر بالدعم، ونحن كأننا في طائرة تهبط هبوطاً سريعاً اضطرارياً ويكفينا ثلث وثلثين وثماني ثمانات، ومن يريد أن يعطل الله معه ويطلع برّا، وهو سيتحمل مسؤولية عمله». وشدد، في المقابل، على أن «حكومته ستنال ثقة تكتل لبنان القوي» الذي يرأسه صهر رئيس الجمهورية النائب جبران باسيل. ولم ينكر ميقاتي أن يكون بعض الوزراء لديهم انتماءات سياسية لكنهم من أصحاب الاختصاص، لكنه قال: «سنعمل ضمن مبدأ وطني، ولن ادع فرصة إلا وأطرق أو أفتح أبواب العالم العربي الذي نحن بحاجة إليه، وأنا متأكد أن العلاقة لم تنقطع أصلاً، وانه يجب تشكيل حكومة، نظراً للظروف الصعبة التي يمرّ بها لبنان»، لافتاً إلى أن «حكومة ميقاتي ستنال الثقة النيابية والعدد لن يكون هزيلاً».

وقال مصدر في «تيار المستقبل»، لـ«العربي الجديد»، إن «عون ومن خلفه صهره حصلاً على الثلث المعطل، وهذه الحكومة لن تقوم باي إصلاح يذكر، أقله على صعيد الوزارات التي نالها فريق العهد، وأبرزها الطاقة، التي آلت من جديد لعون وصهره وستمارس مزيداً من النهب بصفقات لن تحل الأزمة أبداً».

وفي قراءة سريعة للحقائب الوزارية، أوضح الصحافي داود رمال، لـ«العربي الجديد»، أن ميقاتي حاز على الداخلية، والاقتصاد توافقياً بينه وبين عون والوزير خيار فرنسي على حد وصفه، والمالية والثقافة لفريق رئيس البرلمان نبيه بري، والعمل والأشغال العامة من نصيب «حزب الله»، أما الزراعة فهي توافق بين فريقي بري و«حزب الله». وعلى صعيد وزارة التربية فقد آلت لصالح رئيس الحزب «التقدمي الاشتراكي» وليد جنبلاط، فيما حاز طلال أرسلان على المهجرين.

أما الوزراء المحسوبون على عون، فهم بحسب رمال، «الخارجية، والسياحة، والعدل، والشؤون الاجتماعية، والطاقة والدفاع»، في حين نال «تيار المردة» (برئاسة سليمان فرنجية) الاتصالات والإعلام، أما نائب رئيس الحكومة فهو محسوب على الحزب «السوري القومي الاجتماعي»، بينما يعتبر وزيرا الصحة والبيئة محسوبين على «تيار المستقبل» برئاسة الحريري، أما الشباب والرياضة فهو مستقل وبخيار فرنسي، والصناعة لحزب «الطاشناق»، والتنمية الإدارية خيار مستقل «فرنسي». وقال رمال إن «هذه الحكومة تنطبق عليها صفة الاختصاص، وبهذه الطريقة تكون امتثلت لأحد بنود المبادرة الفرنسية، ولو أن الجهات السياسية هي التي سمتهم».

في المقابل، اعتبر المحامي علي عباس، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «حكومة ميقاتي لا تختلف عن حكومة حسان دياب والحكومات المتعاقبة القائمة على التحاصص والتسويات بعد صراعات وزارية والأزمة ستستمر إنما مع وجوه جديدة». ولفت إلى أن «هذه الحكومة لن تكون مؤتمنة على إنقاذ اقتصاد البلد، طالما أن المنظومة السياسية ذاتها مستأثرة بالحكم والسلطة والوزارات، ولن يحصل أي إصلاح حقيقي أو استعادة للأموال المنهوبة لأن لا نوايا جدية لفتح ملفات الفساد ومحاسبة السرقات ونهب المال العام».

> لم ينكر ميقاتي أن يكون بعض الوزراء لديهم انتماءات سياسية
>
> مصطفى علوش: عون تمكن من تحقيق ما اراده من ثلث معطل

وأضاف: «هذه الحكومة هي أفضل ما توصلنا إليه، وسنعمل بالتأكيد لحل مشاكل الناس، وهذه أولية لدينا وعلينا مسؤوليات كبيرة للخروج من الأزمة والمهوار». واتّهم عون بأنه نال الثلث المعطل بشكل مبطن، خصوصاً في حال جمع الوزيرين المحسوبين على طلال أرسلان و«الطاشناق» وهما ضمن فريق الرئيس.

وعلى الرغم من ترحيب رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري بتشكيل الحكومة، بقوله، في تغريدة، «أخيراً، بعد 12 شهراً من الفراغ بات لدينا حكومة، كل الدعم لميقاتي في المهمة الحيوية لوقف الانهيار وإطلاق الإصلاحات»، فإن نائب رئيس «تيار المستقبل» مصطفى علوش أكد، لـ«العربي الجديد»، أن «عون مستعد أن يدمر البلد ولا يفرّج عن حكومة ليس قادراً أن يسيطر عليها، وتمكن في النهاية، نتيجة العناد واختطافه للبلد، من تحقيق ما أراده من ثلث معطل، وهذا ما سيظهر خلال مسار الحكومة في الفترة المقبلة، وبالأخص في موضوع الكهرباء، لأن المطالب ذاتها التي أعاقت ملف الكهرباء على أيام وزير الطاقة (صهر عون) جبران باسيل ستظهر من جديد». وأشار إلى أن «الفرنسيين والأوروبيين وميقاتي أصبحوا مقتنعين باستخدامه للمحاربة السياسية».

غضب فلسطيني نصرة للأسرى

فيما كان الاحتلال يواصل البحث عن الأسرى الفلسطينيين الستة، خرجت مسيرات عدة في أنحاء الضفة الغربية نصرة لهم

رام الله، القدس المحتلة
العربي الجديد

في الوقت الذي كانت تواصل فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس الجمعة، البحث عن الأسرى الستة الذين حرروا أنفسهم فجر الإثنين الماضي من سجن جلبوع الإسرائيلي، كانت كذلك تقمع مسيرات سلمية انطلقت في مناطق عدة من الضفة الغربية المحتلة، نصرة لهؤلاء الأسرى الستة وفي وجه عمليات القمع التي يتعرض لها الأسرى في سجون الاحتلال، وذلك ضمن فعاليات أطلق عليها وصف «جمعة الغضب لنصرة الأسرى».

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس عمليات البحث المكثفة عن الأسرى الستة وهم زكريا الزبيدي، ومناضل انفيعات ومحمد عارضة ويعقوب قدري وأيهم الكممجي ومحمود عارضة.

وجال وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس، أمس عند مشارف مدينة جنين الشمالية، وقال في تصريحات من هناك إنه «يجري تعاون وثيق بين الأجهزة الأمنية الإسرائيلية المختلفة في عمليات البحث عن الأسرى الستة»، لافتاً إلى أن التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية مستمر. وأضاف: «انطباعي هو أنه يجري عمل حازم وجماعي لائق بين كافة الأذرع. سنقبض في نهاية الأمر على الفارين من خلال عملية ميدانية واسعة، سواء كانت منطقة قريبة من هذه المنطقة أو في مناطق بعيدة».

في المقابل، أفادت تقديرات أمنية إسرائيلية نقلتها صباح أمس، كل من صحيفتي «معاريف» و«يديعوت أحرونوت» بأن عملية مطاردة الأسرى الفلسطينيين الستة، قد تستمر لأيام وقد تطول لأسابيع، من دون أي ضمان لنتائجها.

وكانت قوات الاحتلال اعتقلت في وقت مبكر أمس عدداً من أقارب محرري سجن جلبوع، وهم: يوسف قادري شقيق الأسير المحرر يعقوب قادري، ومحمد ورائد وياسمة العارضة، أشقاء الأسير المحرر محمود عارضة، وفي وقت لاحق أفرجت سلطات الاحتلال عن هؤلاء المعتقلين باستثناء ياسمة العارضة.

في الأثناء، يواصل الاحتلال التضييق على الأسرى الفلسطينيين في سجونه، بينما تشهد هذه السجون حالات تمرد بوجه الإجراءات الإسرائيلية الانتقامية. وفي السياق، أفادت هيئة الأسرى والمحررين الفلسطينية في بيان أمس، بأن حريقاً اندلع في القسم رقم 7 في سجن ريمون جنوب الأراضي المحتلة، وأن الأوضاع هناك تتجه نحو التصعيد، مشيرة إلى حشود بالمئات من وحدات القمع الإسرائيلية، والأسرى يرفعون شعار التحدي. بدوره، أفاد نادي الأسير الفلسطيني في بيان، بأن قوات القمع اقتحمت أمس قسم الأسرى في سجن «عسقلان»، وأجرت عمليات تفتيش همجية في غرفتين من القسم. وأكد نادي الأسير أن حالة التوتر ما تزال تخيم على كافة أقسام الأسرى في مختلف السجون.

في غضون ذلك، انطلقت مسيرات في مناطق عدة في الضفة الغربية أمس نصرة للأسرى وكذلك رفضاً للاستيطان، بينما واجهت قوات الاحتلال هذه المسيرات بالقمع. واقتحمت قوات الاحتلال بعد صلاة الجمعة، أمس، باحات المسجد الأقصى بعد وقفة تضامنية مع الأسرى الفلسطينيين داخل باحات المسجد. وأدى قرابة خمسين ألف مصل، أمس صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، وسط تدابير وإجراءات أمنية إسرائيلية مشددة. في الأثناء، اندلعت مواجهات في محيط جبل صبيح في بلدة بيتا جنوب نابلس، بعد أن قمعت قوات الاحتلال مسيرة ضد إقامة بؤرة استيطانية على قمة الجبل ونصرة للأسرى. وأفاد الهلال الأحمر الفلسطيني، بأن قوات الاحتلال استهدفت سيارة إسعاف تابعة للإغاثة الطبية الفلسطينية بشكل مباشر، ما أدى لتحطم زجاجها، مشيراً إلى تعامل طواقم الهلال الأحمر مع خمس إصابات بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط بينهم الصحافي علاء بدارنة خلال مواجهات في بيتا.

كذلك، أصيب عشرات الفلسطينيين بعد صلاة الجمعة أمس، بحالات اختناق بالغاز فضلاً عن إصابة بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، إثر قمع قوات الاحتلال للمسيرة الأسبوعية في قرية بيت دجن شرق نابلس. كما اندلعت مواجهات بين الشبان وقوات الاحتلال إثر قمع الأخيرة، أمس، مسيرة مساندة للأسرى في بلدة بيت أمر شمال الخليل جنوب الضفة. كذلك أصيب 3 شبان بالرصاص المغلف بالمطاط وعدد آخر بالاختناق بالغاز، خلال قمع الاحتلال المسيرة الأسبوعية في قرية كفر قدوم شمال الضفة الغربية.

واندلعت مواجهات أيضاً في بلدة عزون شرق قلقيلية، أسفرت عن وقوع إصابة بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط.

كذلك، انطلقت مسيرات مساندة للأسرى شارك فيها المئات في كل من مدينة طولكرم، وبلدتي عرابة وبعيد بالضفة الغربية نصرة للأسرى.

> تقديرات إسرائيلية: مطاردة الأسرى قد تستمر اسابيع

شرق غرب

استشهاد فلسطيني برصاص الاحتلال في القدس

استشهد شاب فلسطيني هو الطبيب حازم الجولاني، بعد إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس الجمعة، النار عليه في منطقة باب المجلس، أحد أبواب المسجد الأقصى، في البلدة القديمة من القدس المحتلة، بزعم تنفيذه عملية طعن. وكانت الشرطة الإسرائيلية قالت في بيان إن «المشتبه به حاول طعن ضباط شرطة، وقد تم تحييده، واعتقاله على الفور»، مضيفة أن «أحد الضباط أصيب بجروح طفيفة».

(العربي الجديد)

أكثر من 1200 قتيل بشرق الكونغو الديمقراطية

لقي أكثر من 1200 مدني مصرعهم هذا العام في مقاطعتي شمال كيفو وإيتوري في شرق الكونغو الديمقراطية حيث تنشط جماعات مسلحة ولا سيما ما تُعرف بـ«القوات الديمقراطية المتحالفة»، حسب ما أفادت به أمس الجمعة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقال المتحدث باسم المفوضية بوريس تشيشيركوف، في مؤتمر صحافي في جنيف، إن مايبن الأشخاص بحاجة لمساعدات في تلك المنطقة.

(فرانس برس)

الاتحاد الافريقي يعلّق عضوية غينيا

أعلن الاتحاد الأفريقي أمس الجمعة، أنه قرر تعليق عضوية غينيا في الاتحاد، بعد الانقلاب الذي شهدته الدولة يوم الأحد الماضي. وأفاد الاتحاد عبر «تويتر» بأنه «تقرر تعليق مشاركة غينيا في كافة أنشطة الاتحاد الأفريقي وهيئات صنع القرار التابعة له». من جهته، جمّد المجلس العسكري في غينيا أمس كل الحسابات المصرفية الحكومية.

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

إيران تهاجم «الرباعية العربية»

انتقد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة (الصورة)، بشدة أمس الجمعة، بياناً صدر أول من أمس الخميس عن اللجنة الرباعية العربية المكونة من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، والمعنية بمتابعة تطورات الأزمة مع إيران، والذي اتهم الأخيرة بـ«تدخلات تخريبية» بشؤون المنطقة. وأعلن خطيب زادة، في بيان، رفض بلاده لما وصفها بـ«الاتهامات المكررة»، معتبراً أن الدول التي توجه هذه الاتهامات «لديها سجل للتدخل وخلق التوترات وتربية الإرهابيين وإشعال الحروب».

(العربي الجديد)

الجزائر: حزب معارض يتوجه للمشاركة في الانتخابات

تتوجه جبهة القوى الاشتراكية، أقدم أحزاب المعارضة الجزائرية، نحو إنهاء مقاطعتها للانتخابات، عبر المشاركة في الانتخابات المحلية المقررة في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وقال رئيس الهيئة الرئاسية لجبهة القوى الاشتراكية، حكيم بلعسل، في اجتماع المجلس الوطني للجبهة أمس الجمعة: «يجب أن تكون الانتخابات المحلية المقبلة بالنسبة لنا، فرصة لنيل مجال أوسع من السلطة المحلية، من أجل منع عملاء السلطة من نسف الفضاء الديمقراطي الوحيد المتاح للأوساط الشعبية».

(العربي الجديد)

الانتخابات المغربية بعيون تونسية: صندوق الاقتراع الحَكم الوحيد

تبعث نتائج الانتخابات التشريعية المغربية، برسائل عدة إلى تونس، ومفادها بأن الطاولة يمكن قلبها عبر صناديق الاقتراع وليس بتجميد الحياة السياسية

تونس. آدم يوسف

كان لرسائل الهزيمة القاسية لحزب «العدالة والتنمية» في الانتخابات التشريعية المغربية، وقعها على المشهد السياسي التونسي، الذي يتخبط على وقع الإجراءات الاستثنائية التي فرضها الرئيس التونسي قيس سعيّد، منذ 25 يوليو/ تموز الماضي، وقضت بتجميد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه وحل الحكومة. وأثار تفهّم «العدالة والتنمية» انتخابياً، ونجاح الديمقراطية المغربية في التداول على السلطة، وإبعاد الحزب الحاكم منذ عشر سنوات، جدلاً في تونس، ولا سيما بشأن تفويت الأخيرة فرصة الريادة في تغيير المشهد عبر الانتخابات، في وقت كانت تمثّل فيه نموذجاً في المنطقة في الممارسة الديمقراطية والتداول السلمي على الحكم. وفي السياق، قال الوزير السابق، مدير «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في تونس مهدي مبروك، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «هناك تأثيراً لما حدث في تونس على العملية الانتخابية في المغرب، كما أثّرت الثورة التونسية سابقاً في حركة 20 فبراير المغربية وباقي الدول في 2010 و2011، ولكن هو تأثير غير مباشر وانعكس في المزاج الانتخابي المغربي». وأضاف أن «العملية الانتخابية تُقرأ بأدوات محلية تحديداً، فحزب العدالة والتنمية في حدود عقد من الزمن، تجرأ على الثالوث السحري: المال والإدارة والعالم القروي». وتابع مبروك أن «أهم ما تقدمه التجربة المغربية لتونس من دروس، يتمثّل في أن الإسلام السياسي يمكن أن نعاقبه ونتبرم منه من خلال صناديق الاقتراع، وليس بالسطو على النتائج والأصوات وبتزوير إرادة الناخبين». وأضاف أن «الإسلام السياسي يفوز وينهزم من خلال صناديق الاقتراع، والإرادة الشعبية لا يُعبر عنها إلا في إطار واحد: الأصوات التي يدلي بها في صناديق الاقتراع». وشدد على أن «أهم درس يمكن التقاطه هو تقديم جميع أعضاء الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية استقالاتهم وتحملهم المسؤولية، وهو تقليد يحدث للمرة الأولى في العالم العربي، على غرار الديمقراطيات العريقة». وأوضح مبروك أن هناك «ثلاثة عوامل كبرى أثرت على العدالة والتنمية خلال عقد من الزمن. أولاً الخروج التدريجي من الثقافة الدعوية إلى الثقافة السياسية، وإلى ما نسميه بالثقافة التدبيرية، أي الحكم المباشر بأدوات الدولة. وهنا لم يتم وضع أصول نظرية للانتقال الهجائي من الجماعة الدعوية إلى الحزب السياسي والحكم، ولم يتم وضع أدبيات مهمة في هذا الإطار، وهو ما أفقد الحزب الكثير من الانسجام العقائدي، وأدخله في ثقافة التبرير».

والعامل الثاني، بحسب مبروك، كان «الرهان على الطبقة الوسطى التي تمثل فئات هامة من المجتمع المغربي من ذوي القيم الليبرالية، والتي صوت الكثير منها في السابق للعدالة والتنمية، ولكن هذه الحاضنة الاجتماعية هي أكثر من تضرر من سياسة تفكيك منظومة الدعم والخيارات التي كانت لها كلفتها، ما تسبب في نقمة الحاضنة الاجتماعية هذه». العامل الثالث «وهو من الأخطاء القاتلة، مسألة التطبيع مع إسرائيل، واستمرار اعتماد اللغة الفرنسية في التعليم والحياة والعامة، خصوصاً أن الدستور ينص على أن العربية هي اللغة الرسمية للبلد، وقد كان هذان العاملان بمثابة التنكر للهوية العقائدية والرمزية، وبالتالي كان العقاب الانتخابي قاسياً».

من جهته، اعتبر الأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشابي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الانتخابات المغربية سيكون لها تأثير في تونس، فالتجربة الديمقراطية المغربية أثبتت للتونسيين أن الأحزاب عندما تعمل بجدية، وتكون لها برامج وتطوّر قاعدتها الانتخابية، بإمكانها منافسة الحركات الإسلامية وأحزاب الحكم». وأضاف الشابي أن «الحركات الإسلامية ليست الغول السياسي الذي لا يمكن الانتصار عليه إلا بإعلان حالة الاستثناء وتقليص مساحة الحريات والحقوق».

ولفت المتحدث نفسه إلى أن «التجربة الديمقراطية المغربية والتداول على الحكم سيستمران بصيغة جديدة، فالإسلاميون بعد أن كانوا الحزب الأول والحاكم، سيصبحون حزباً معارضاً بتمثيلية صغيرة، وهذا ما يدعو النخبة التونسية لعدم انتظار الحلول الإدارية والتعسفية والاتكال على أجهزة الدولة لقلب موازين القوى، بل العمل على تطوير أنفسها وإمكانياتها». وأكد الشابي أن «هناك إمكانية للتغيير ومنافسة أحزاب الإسلام السياسي عبر صناديق الاقتراع، وبالأسلوب الديمقراطي»، مشيراً إلى أن «التجربة التونسية أثبتت أن التغيير ممكن عبر الانتخابات وصناديق الاقتراع. فالتونسيون الذين صوتوا لحركة النهضة والترويكا (التي قادت البلاد بعد انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول 2011، وتتألف من حركة النهضة وحزبي «المؤتمر من أجل الجمهورية» و«التكتل من أجل العمل والحريات») بحوالي مليوني صوت، هم التونسيون أنفسهم الذين صوتوا بعد ذلك للباجي قايد السبسي ولحركة نداء تونس، ومنحوه الرئاسات الثلاث، ثم صوتوا لقيس سعيّد، ويمكن أن يصوتوا بعد ذلك لغيره». وتابع أن «الانتخابات ليست بيعة إلى الأبد، والشعب له أن يختار وله شرعية تغيير رأيه، وهذه هي الديمقراطية. وحتى تستقر الديمقراطية التونسية ولتثبيتها، يجب العودة للثقافة الدستورية وتعزيزها بالمؤسسات». وأوضح الشابي أن «ما قامت به قيادة العدالة والتنمية، والاستقالات من الأمانة العامة بعد الهزيمة الساحقة، هي من أبجديات الممارسة الديمقراطية، وفي إطار إفساح المجال للمراجعة والتقييم وتنفيذ الإصلاحات»، مشيراً إلى أن ذلك «ستكون له تأثيراته على تونس، وتحديداً على حركة النهضة التي تعيش مشاكل داخلية، وذلك باتجاه تغيير الحركة قيادتها التي تعتبر مسؤولة عن الأوضاع التي بلغتها البلاد، ومساهمة في الأزمة». وتابع: «صحيح أن هذا شأن داخلي يخص النهضة، غير أنه سيكون له تأثير مباشر، وسيعزز موقف المطالبين بالتغيير داخلها». واعتبر الشابي أن «حزب العدالة والتنمية أخفق خلال فترة حكمه في تطوير حياة المواطن المغربي، كما اهتزاً الحزب من آثار الحكم، مع غياب إنجازات كبيرة».

من جهته، اعتبر الوزير السابق والقيادي بحركة النهضة عبد اللطيف المكي، خلال تعليقه على نتائج الانتخابات المغربية، أن «المهم استمرار التقدم نحو الحرية والديمقراطية، ومن طبيعة الديمقراطية أن أحزاباً تتقدم وأخرى تتراجع، وهكذا دواليك، وإلا ما فائدة الانتخابات؟». وأضاف المكي، في منشور عبر حسابه بموقع «فيسبوك»، أول من أمس الخميس، أن «الأحزاب التي تتقدم ستُختبر في الوفاء بما وعدت به، والأحزاب التي تتراجع عليها استخلاص الدروس لكي تعود بالجديد». وتابع «في الديمقراطية يتراجع حزب ولا يتراجع الوطن، يخسر حزب ولا يخسر الوطن».

من جهته، اعتبر المحلل السياسي وأستاذ الحضارة سامي براهم، في تعليقه على «درس تشريعيات المغرب» بحسب توصيفه، أن «الدرس الأول البليغ أنه في الأنظمة الديمقراطية من أتى بهم الصندوق يذهب بهم الصندوق، ولا حاجة للانقلابات وانتهاك الدساتير». وشدد في منشور عبر صفحته بموقع «فيسبوك»، أول من أمس، أن «الانقلاب يمثّ في أنفاس من كان يمكن أن تحيلهم الديمقراطية على هامش الفعل السياسي».

قدم أعضاء الأمانة العامة للعدالة والتنمية استقالاتهم (فضل سنا/فرانس برس)

خريطة طريق اتحاد الشغل

تقدم الاتحاد العام التونسي للشغل، بحسب مسؤول الدراسات فيه أنور بن قدور أمس الجمعة، بمقترح خريطة طريق لإدارة الفترة المستقبلية تنقسم إلى أربعة مستويات، ويدعو فيها الرئيس قيس سعيّد لوضع سقف زمني لإنهاء التدابير الاستثنائية التي أعلن عنها في 25 يوليو/تموز الماضي. وتأتي المبادرة بعد يوم من تأكيد مستشار الرئيس وليد الحجام أنّ هناك اتجاها لتغيير النظام السياسي إلى نظام رئاسي وربما عبر استفتاء.

الحدث

لم يكتفِ النظام السوري بما حصل عليه بالقوة في أحياء درعا البلد، بل ينوي توسيع المدى الجغرافي للاتفاق وشموله مناطق عدة في أرياف درعا، مستفزّاً أهلها بخطواته. وفي غضون ذلك، لم يتردد النظام في مواصلة قصفه على أحياء عدة في درعا وجوارها

تعمل الشرطة العسكرية الروسية داخل الأحياء (سام حريري/فرانس برس)

استفزازات النظام السوري

ضغط لتطبيق سيناريو درعا البلد على الأرياف

عدنان أحمد

مع تواصل تطبيق بنود اتفاق درعا البلد، جنوبي سورية، تتجه الأنظار مرحلياً إلى منطقتي المخيم وطريق السد، المحاذيتين لدرعا البلد. حول هاتين المنطقتين يقول النظام إنه يريد تطبيق الاتفاق عليهما، فيما يتوقع مراقبون أن تكون خطته أبعد من ذلك، باتجاه شمول الاتفاق مجمل أرياف درعا، التي احتفظ فيها المقاتلون السابقون بسلاحهم الخفيف بموجب تسويات 2018، وصولاً إلى ريف دمشق الغربي، تحديداً بلدة كناكر.

وفي التطورات الميدانية، ذكر الناشط محمد الشلبي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن قوات النظام السوري واصلت عمليات التفتيش برفقة الشرطة العسكرية الروسية، مع تواصل عودة الأهالي الذين أجبروا على النزوح من مناطقهم. ووفق الشلبي، من المتوقع أن تسعى قوات النظام إلى شمول الاتفاق منطقتي المخيم وطريق السد، وعلى أن يُخيّر النظام رافضي الاتفاق بين تسليم سلاحهم أو الترحيل أو مواجهة عملية عسكرية. وكانت قوات النظام قد انسحبت، أول من أمس الخميس، من حواجز ونقاط النخلة والشياح والمزارع، التي كانت تحاصر درعا البلد، بعد انسحابها من حاجز السرايا، وبذلك ينتهي حصار المنطقة الذي دام نحو 80 يوماً.

من جهتها، ذكرت وكالة «سانا» التابعة للنظام أن محافظة درعا سيّرت، أمس الجمعة، حافلتين لنقل الأهالي العائدين إلى أحياء درعا البلد. وقال رئيس مجلس المدينة أمين العمري، للوكالة، إن هذه المبادرة «تساهم في تخفيف الأعباء المالية على المواطنين الذين أمضوا قرابة شهر ونصف الشهر في مراكز الإقامة المؤقتة وعند أقاربهم». وبعد عودة جزء من الأهالي إلى درعا البلد، اتضح حجم الدمار الذي لحق بالمنطقة جراء القصف المكثف لها من جانب قوات النظام خلال الأسابيع الماضية، وتسبّب القصف في تدمير كبير بالبنية التحتية للمدينة، خصوصاً المدارس والمنازل، ودمّرت مدارس العصماء والحديقة والدرة والبحار بشكل كامل، فيما تضررت مدارس أخرى بشكل جزئي.

وتعرّضت دور العبادة لقصف ممنهج أدى إلى وقوع أضرار كبيرة فيها، ومنها المسجد العمري التاريخي، ومسجد الدكتور غسان ومسجد القبة ومسجد المنصور ومسجد الحمزة والعباس ومسجد سعد بن أبي وقاص ومسجد أبو هريرة ومسجد الحسين. كما استهدفت قوات النظام نقطة طبية بالرشاشات الثقيلة، ما أدى إلى إخلائها. وأصيب ثلاثة أطفال على الأقل، إثر قصف مدفعي لقوات النظام، قبيل منتصف ليل الخميس الجمعة، على بلدة تسيل، غربي درعا، فضلاً عن حصول دمار أصاب الأماكن المستهدفة. وقصفت قوات النظام بالمدفعية بلدة نافعة، التي تبعد خمسة كيلومترات عن بلدة تسيل، من دون ورود أنباء عن وقوع إصابات. وسبق القصف بساعات قليلة، سحب عناصر من حاجزين عسكريين لقوات النظام، أحدهما قرب تسيل، والآخر قرب نافعة، وفق شبكات محلية.

وأفاد موقع «تجمع أحرار حوران» (تجمع لصحافيين وناشطين ينقل أحداث الجنوب السوري)، بأن قوات النظام المتمركزة في اللواء 12 بمنطقة أزرع، قصفت فجر أمس، الجمعة، بقذائف المدفعية، محيط بلدة مليحة العطش بريف درعا الشرقي. وأضاف «التجمع» أن قوات تابعة لفرع أمن الدولة داهمت، فجر أمس الجمعة، سبعة منازل لمنشقين عن قوات النظام في بلدة محجة بريف درعا الشمالي، مشيراً إلى أن المنازل عائدة لأفراد انشقوا عن تشكيلات عسكرية تابعة لنظام الأسد عقب التسوية، موضحاً أنه لم تسجل أي حالة اعتقال لعدم وجود الشبان في منازلهم.

من جهته، أشار مدير مكتب توثيق الانتهاكات في «تجمع أحرار حوران» عاصم الزعبي أن قوات النظام صعّدت عمليات الاعتقال بحق أبناء درعا، خلال الثلث الأول من شهر سبتمبر/ أيلول الحالي، بالتزامن مع الحملة العسكرية التي شنتها على عدة أحياء في مدينة درعا. وأضاف في تصريحات صحافية، أنه «من خلال مقارنة أعداد المعتقلين في الشهر الحالي مع عددهم خلال الشهر الماضي، نلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في الاعتقالات التي تنفذها الأجهزة الأمنية. ووصل عدد المعتقلين خلال ثمانية أيام من شهر سبتمبر إلى 40 معتقلاً، ما زاد من مخاوف الأهالي في المحافظة». وأشار إلى أن معظم الاعتقالات تمت خلال عمليات دهم للمنازل في عدد من مدن وبلدات المحافظة، خصوصاً في مدينة الشيخ مسكين، التي بلغ عدد المعتقلين فيها 15 معتقلاً، إضافة إلى الاعتقالات التي تنفذها حواجز النظام الأمنية المنتشرة داخل المحافظة وعلى مداخلها.

بدوره، رأى الناشط محمد الحامدي أنه مع دخول قوات النظام لأحياء درعا البلد، التي انطلقت منها الشرارة الأولى للثورة ضد النظام عام 2011، سوف تتجه بالتأكيد إلى بقية مناطق درعا في الأرياف الغربية والشمالية، بل وحتى الريف الشرقي، حيث تسيطر قوات «اللواء الثامن» التابع لـ«الفيلق الخامس» المدعوم من روسيا بقيادة أحمد العودة. وتوقع الحامدي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن تكون بلدة طفس في الريف الغربي ومدينة بصرى الشام ومحيطها، هما الهدف التالي لقوات النظام. وحول هذه التطورات، اعتبر نقيب «نقابة المحامين الأحرار» سليمان القرفان أن «المؤشرات تدل على أن النظام والمليشيات الإيرانية يخططون لتطبيق سيناريو درعا البلد على مناطق الريف الغربي، وعلى الأغلب ستكون وجهتهم المقبلة مدينتي جاسم وطفس». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»، أن النظام يحاول عبر سحب السلاح ونشر النقاط العسكرية القضاء «على النفس الثوري ومنع التظاهر واستمرار الأهالي بالمطالبة برحيل رأس النظام».

لكن للواء المنشق عن قوات النظام محمد الحاج علي رأياً آخر، مستبعداً في حديث مع «العربي الجديد»، أن يقوم النظام بحملة عسكرية كبيرة في أرياف درعا مماثلة من ناحية الحجم لما جرى في درعا البلد.

وتأتي هذه التطورات عقب البدء في تطبيق بنود الاتفاق النهائي منذ الأسبوع الماضي، وأبرزها دخول الشرطة العسكرية الروسية إلى درعا البلد وانتشار حواجز عسكرية لقوات النظام، وبدء المئات من الراغبين بالبقاء في درعا من مقاتلين أو شبان متخلفين عن الخدمة العسكرية بتقديم طلبات لتسوية أوضاعهم. وقدّرت مصادر مقربة من النظام عدد المتقدمين لتسوية أوضاعهم في درعا البلد بنحو 900 شخص، بينما من المقرر لاحقاً تهجير رافضي التسوية إلى مناطق سيطرة المعارضة، شمالي سورية، خصوصاً من منطقتي المخيم وطريق السد.

> يرغب النظام في تطبيق الاتفاق على منطقتي المخيم والسد
>
> ترجيحات بأن تكون طفس وبصرى الشام الهدف التالي

تقرير

«داعش» يبدأ بالإفراج عن المختطفين في سيناء

بدأ تنظيم «ولاية سيناء» الإفراج عن المختطفين لديه في سيناء، بعد الضجة التي رافقت اختطاف 11 مواطناً مطلع الشهر الحالي

سيناء ـ **محمود خليل**

أدى الزخم الذي رافق حادثة اختطاف 11 مصرياً من استراحة في قرية بالوظة، في نطاق مدينة بئر العبد، غربي محافظة شمال سيناء، في 1 سبتمبر/أيلول الحالي إلى تراجع تنظيم «ولاية سيناء» الموالي لـ«داعش» وبدء الإفراج عن المختطفين لديه. وبدأ التنظيم مطلع الأسبوع الحالي عملية الإفراج عن مواطني بالوظة مروراً بآخرين مرّ على اختطافهم عدة أشهر، عاشوا خلالها مصيراً مجهولاً، في ظلّ عدم قدرة قوات الجيش والشرطة والمخابرات عن الوصول إليهم، وذلك في وقتٍ عانى فيه أهالي المختطفين من ظروف نفسية وسيئة للغاية، ضاعفها عدم الاهتمام بقضيتهم، من قبل كل الجهات الأمنية والحكومية.

مئات حالات الاختطاف

وحول هذه القضية، أفاد مصدر حكومي مسؤول في مدينة العريش لـ«العربي الجديد» بأنه سجلت خلال السنوات الماضية مئات حالات الاختطاف لمواطنين على يد «ولاية سيناء»، وأضاف أن مصيرهم تراوح بين الإفراج عنهم أو قتلهم بعد فترة زمنية، إلا أن مصير العشرات منهم لا يزال مجهولاً، إذ إن بعض المواطنين اختُطفوا منذ أربع سنوات، من دون توفر أي معلومة عنهم حتى هذه اللحظة. وقال: لا يمكن لأي جهة أمنية أو حكومية تقديم أي شيء لعائلات المختطفين، نظراً إلى الحالة الأمنية المعقّدة في سيناء، واستحالة إجراء تواصل بين الأجهزة الأمنية والخاطفين، أو الوصول إلى المختطفين بأي شكل كان. وبالتالي فإن قضيتهم ستبقى عالقة إلى أن يعلن التنظيم عن مصيرهم كما جرت العادة.

وأضاف المصدر أنه كان من بين المختطفين 11 مواطناً اختُطفوا في استراحة منطقة بالوظة، إلى أن جرى الإفراج عنهم مطلع الأسبوع الحالي. وكشف أنه تمّ الإفراج في الوقت نفسه عن رجل أعمال ونجله وأحد العاملين في مزرعته من سكان مدينة العريش، الذين اختُطفوا في شهر أغسطس/آب الماضي، بالإضافة إلى خمسة مواطنين اختُطفوا قبل خمسة أشهر من قريتي عمورية والمصفق بنطاق بئر العبد. كما أفرج عن كمال عوض ومحمد سعيد لطفي والشيخ حمدي جودة، الذين اختُطفوا في صيف 2017. ولا يزال مصير عدد من المواطنين من سكان مدينتي الشيخ زويد ورفح ومناطق وسط سيناء مجهولاً، لعدم توافر معلومات كافية عنهم لدى الجهات الحكومية، وعدم قدرة الأهالي على الحديث عما جرى مع أبنائهم، فضلاً عن عدم وجود جهات متخصصة في هذا الملف لمتابعة مجرياته، والوصول للعائلات.

غليان شعبي

وخلال الأيام التي تلت اختطاف الشبان من استراحة بالوظة، سادت حالة من الغليان في أوساط المواطنين، وانعكس ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال هاشتاغات وحملات إلكترونية تطالب نواب سيناء والجهات الحكومية بالإسراع في الكشف عن مصير المختطفين، والبحث عن خطوات جادة لإنهاء الأزمة، وضمان عدم تكرارها من خلال توفير الحماية للمواطنين بالشكل الكافي. والغاية من مطالبهم هي الحؤول دون وصول التنظيم إليهم وقت ما يشاء، خصوصاً مع تكرار حوادث الخطف والخشية من توسّعها خلال الأيام المقبلة، في حال لم يكن هناك موقف حازم من الدولة المصرية تجاه ما يجري لمواطنيها في سيناء.

> مصير المختطفين يتراوح بين الإفراج عنهم أو قتلهم بعد فترة

لم ينجح الانتشار العسكري في منع تكرار حوادث الاختطاف (خالد دسوقي/فرانس برس)

وفي أعقاب الإفراج عنهم من قبل «ولاية سيناء»، اقتاد جهاز المخابرات الحربية التابع للجيش المصري، الشبان المفرج عنهم إلى مقر كتيبة رابعة في نطاق مدينة بئر العبد للتحقيق معهم، في محاولة منه للوصول إلى معلومات حول التنظيم. ثمّ تعمّد الجيش نقل الشبان بواسطة آليات عسكرية تابعة له إلى داخل المنطقة السكنية التي يقطنون بها، والطلب من المواطنين الهتاف للجيش، في إشارة إلى قيامه بتحريرهم، رغم أن المواطنين في تلك المنطقة يعلمون أن لا علاقة بين الإفراج عن الشبان وتدخل قوات الجيش، لا بل أن الأخيرة أخّرت وصولهم إلى أهاليهم باحتجازهم في مقر الكتيبة العسكرية لساعات عدة.

تجدر الإشارة إلى أن هناك عشرات المختفين قسراً في شمال سيناء على يد قوات الجيش والشرطة، الذين اختطفوا خلال العمليات والحملات العسكرية والأمنية في المحافظة منذ صيف عام 2013. وتمّ الوصول إلى عدد منهم، حيث يقبعون في سجون عسكرية، فيما لا يزال مصير البقية مجهولاً، وسط تقصير حقوقي ومجتمعي في متابعة قضيتهم لدى الجهات الحكومية والأمنية، ليُضافوا إلى سجل المختفين قسرياً في البلاد منذ انقلاب 2013.

قضية

مع تمسك أنقرة برفض مطلب القاهرة تسليم مطلوبين، والخلافات المتواصلة بين البلدين بشأن ليبيا، أرجأت مصر عودة العلاقات الدبلوماسية، بالرغم من تزايد التفاهمات الاقتصادية بينهما

تقارب مصر وتركيا

تفاهمات اقتصادية تعطلها خلافات حول ليبيا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية مصرية نتائج الجولة الثانية من المباحثات الاستكشافية بين مصر وتركيا التي استقبلتها أنقرة، واصفة إياها بـ«المحدودة»، على المستوى السياسي، بينما تتقدم في ملفات اقتصادية مهمة، الأمر الذي يعطل الإعلان عن إجراءات ملموسة على أرض الواقع، حتى الآن.

وقالت المصادر، لـ«العربي الجديد»، إن حصيلة الجولة الثانية من المباحثات لم تكن على المستوى المأمول لمصر، بسبب رفض الجانب التركي مطالب قدمتها القاهرة، بالإضافة إلى عدم التوصل لنقاط اتفاق في بعض الملفات الخلافية، ومعظمها يتركز على ليبيا. وأوضحت أن الإيجابية الوحيدة للجولة الثانية ربما تكون في عقد الاجتماع بحد ذاته، ومواصلة هذا النوع من الاجتماعات التي تضمن عدم العودة لحالة القطيعة الدبلوماسية.

وكشفت المصادر أن أنقرة رفضت قطعياً فكرة تسليم مطلوبين من جانبها، حتى لو كانت صدرت بحقهم أحكام في قضايا متعلقة بالإرهاب، مؤكدة، في الوقت نفسه، التزامها بوقف التحريض ضد النظام المصري من أراضيها. كما كشفت المصادر أنه خلال مباحثات سابقة كان هناك نقاش بشأن إمكانية تسليم متواجدين مصريين على أراضيها مدرجين في النشرة الحمراء المعدة من جانب الإنتربول الدولي. ووقتها، أكدت تركيا عدم تسليم أي شخص صادرة بحقه أحكام من محكمة عسكرية، مع إمكانية خضوع ما دون ذلك للنقاش داخل الدوائر المعنية لديها بملف التهدئة مع القاهرة، قبل أن تعود مجدداً إلى رفض المبدأ برمته، وهو الأمر الذي لم يلق استحساناً مصرياً، رغم الخطوات التي سبق وتقدمت بها أنقرة بوقف بعض الإعلاميين والبرامج التي تبث من إسطنبول. وبحسب المصادر، فإنه على ضوء المناقشات التي جرت خلال الجولة الأخيرة من المباحثات، أرجأت مصر اتخاذ خطوات عملية على صعيد عودة العلاقات الدبلوماسية، لأقلّه إلى أن الجانب المصري طلب إخضاع المطلب التركي بتبادل السفراء لمزيد من الدراسة، على حد تعبير المصادر. وكشفت المصادر أن الملف الليبي كان محل خلاف خلال الجولة الأخيرة، إذ تمسكت فيه تركيا بالتفرقة بين تواجد مقاتلين سوريين تابعين لها في ليبيا وبين العسكريين الأتراك المتواجدين هناك ضمن الاتفاقية الموقعة في وقت سابق مع حكومة الوفاق الوطني. وأكدت المصادر أن القاهرة رفضت التفرقة، متمسكة بإخراج أي تواجد أجنبي تحت أي مسمى، لافتة إلى أنه تم إنهاء الجولة دون غلق الباب أمام اجتماعات جديدة.

وكشفت مصادر دبلوماسية مصرية عن قطع شوط كبير خلال الاتصالات المصرية التركية الأخيرة، وصولاً لعقد الجولة الثانية من المباحثات الاستكشافية لسبل تطوير العلاقات بين البلدين في أنقرة، نحو الاتفاق على الخطوط العريضة لترسيم حدود المنطقتين الاقتصاديتين البحريتين الخالصتين بين البلدين، بما يأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيتين السابق توقيعهما بين مصر وقبرص في العام 2003، ومصر واليونان عام 2020 في هذا الصدد، والاتفاق السابق توقيعه بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية عام 2019.

وبحسب المصادر، فإن المبدأ الأبرز في التفاهم حتى الآن أن النقاط التي سيتم تحديدها يمكن مراجعتها، أو إعادة تحديدها، لتصبح نقاطاً ثلاثية تشمل دخول طرف ثالث فيها، الأمر الذي يبدو عنصر طمأنة لكل من قبرص واليونان، اللتين ترفضان بشكل مطلق جميع الحسابات التركية لحدودها البحرية. وذكرت أن وصول البلدين إلى المرحلة الحالية يعكس التطور الذي شهدته الاتصالات المباشرة منذ منتصف الشهر الماضي، وكذلك التفاهمات الإيجابية التي أثمرتها جولة المباحثات الاستكشافية في مايو/أيار الماضي، بعد شهرين تقريباً من إبلاغ مصر لليونان بتأخير مسألة الترسيم مع تركيا، عندما وقع الخلاف بينهما على الخريطة التي أعلنت للمناقصة المصرية للبحث عن مكامن المواد الهيدروكربونية في منطقتها الاقتصادية الخالصة المشكّلة بموجب اتفاق ترسيم الحدود مع اليونان، حيث تضررت أثينا منها، ثم عُدلت بناء على اتصالات ومفاوضات سياسية وفنية بين البلدين. لكنها في الوقت ذاته لم تمثل سبباً للتحرش بتركيا أو إصدار مكتسباتها، الأمر الذي عكس رغبة الأطراف كافة في التوصل إلى حلول تبعد شبح الصراع عن المنطقة.

وأوضحت المصادر أن مصر وتركيا حاولتا، منذ مارس/آذار الماضي، اتخاذ خطوات تجعل مفاوضات الترسيم مستقبلاً ممكنة وسهلة، وعلى رأسها التفاهم حول أوضاع جماعة «الإخوان المسلمين» والقنوات الفضائية المعارضة، وهو ملف حصل فيه الرئيس عبدالفتاح السيسي على مكاسب ملحوظة بوقف أهم منابر المعارضة من الأراضي التركية. فضلاً عن ذلك، كشفت المصادر أنه من المرجح حالياً حصول مصر على مساحة إضافية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بها، بدء احتساب حدود تركيا بعد عدة أميال من جرفها القاري، كبرهان على تأكيد حسن النوايا، ولتيسير المناقصات المصرية المزمعة في هذه المنطقة، بالتوازي مع مناقصاتها السابقة المعلنة في المنطقتين المرتسمتين مع قبرص واليونان.

وحتى الآن، لم تتم بلورة مقترحات للتعاون بين تركيا ودول منتدى شرق البحر المتوسط للغاز الطبيعي، لكن النقاشات التي تُجرى في هذا السياق تعكس ضرورة العمل على توحيد مصالح جميع الأطراف، بدعم جهودها لإثراء سوق المنتجات الهيدروكربونية وحماية أنشطة الاستكشاف والاستخراج وتقريب الأسعار في عقود التوريد، وذلك على خلفية الشكوك التي تجتاح الدوائر الاقتصادية المختلفة حول استمرار اعتماد أوروبا على الغاز والمنتجات الهيدروجينية في العقود القادمة، في ظل توجه عدة دول أوروبية إلى التوسع في استخدام الطاقة النظيفة وسن تشريعات لضمان ذلك.

وقال رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، في مقابلة مع وكالة «بلومبيرغ» نشرت أمس الأول، إنه يمكن استئناف العلاقات الدبلوماسية مع تركيا هذا العام إذا تم حل القضايا العالقة، مشيراً إلى أن القضية الرئيسية لمصر تظل في تورط تركيا في ليبيا. واعتبر أنه «لا ينبغي لأي دولة أخرى أن تتدخل في ليبيا، أو تحاول التأثير على صنع القرار هناك، ونود أن نترك الليبيين يقررون مستقبلهم». وحول الحوار المصري التركي، الذي استقبلت أنقرة الجولة الثانية منه أخيراً، قال مدبولي إن «هناك الكثير من التحركات التي حدثت في الأشهر القليلة الماضية، لكن لا تزال هناك أيضاً بعض القضايا العالقة».

> رفضت أنقرة قطعياً فكرة تسليم مطلوبين إلى الجانب المصري
>
> مصطفى مدبولي: لا ينبغي لأي دولة أن تتدخل في ليبيا

شرق غرب

مناورات روسية ـ بيلاروسية

باشرت روسيا وبيلاروسيا، أمس الجمعة، مناورات عسكرية ضخمة نددت بها بولندا المجاورة، وسط توتر متواصل بين روسيا والغرب. وتجرى المناورات التي أطلق عليها اسم «زاباد 2021» (غرب 2021) في تسع قواعد عسكرية روسية وخمس قواعد بيلاروسية وفي بحر البلطيق. وأفادت وزارة الدفاع الروسية التي بثت صوراً لأسطولها في بحر البلطيق بأن «حوالى 200 ألف عسكري وأكثر من 80 طائرة ومروحية و760 آلية حربية، بينها أكثر من 290 دبابة، وما يصل إلى 15 سفينة، تشارك في التدريبات».

(فرانس برس)

بريطانيا تُحذّر من الخطر الإرهابي فيها

أعلن المدير العام لجهاز الاستخبارات الداخلية البريطاني «إم آي 5» كين ماكالوم، أمس الجمعة، أن «الخطر الإرهابي يبقى فعلياً ودائماً في بريطانيا»، محذراً بأن سيطرة حركة طالبان مجدداً على أفغانستان قد تكون «شجعت» المتطرفين في بريطانيا. وقال ماكالوم لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» إن جهازه تمكن بالتعاون من الشرطة خلال السنوات السبع الأخيرة من «إحباط 31 مخططاً في مراحل متقدمة لتنفيذ اعتداءات في بريطانيا».

(فرانس برس)

ميانمار: مواجهات بين الجيش و«قوات دفاع» محلية

قتل جنود في ميانمار عدداً من أعضاء «قوة دفاع» محلية خلال يوم من المواجهات، حسبما أعلنت المجموعة العسكرية الحاكمة أمس الجمعة، فيما تحدّث سكان ووسائل إعلام عن حصيلة بلغت عشرة قتلى على الأقل. وشُكّلت «قوات الدفاع» بعد الانقلاب في ميانمار في 1 فبراير/ شباط الماضي، لمواجهة العسكر.

(فرانس برس)

الغلاف

تحيي الولايات المتحدة ذكرى مرور 20 عاماً على اعتداءات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، بهزيمة في أفغانستان، فيما لم تجب إدارتها المتعاقبة منذ عقدين عن أسئلة مواطنيها حول جدوى الحرب على الإرهاب

عقدان على هجمات 11 سبتمبر

أميركا تكتوي بـ«الحرب على الإرهاب»

دانيا قانصو

«لماذا هاجمونا؟». سؤال تردّد، أكثر من مرة، على ألسنة شعوب دول غربية عدة، بدءاً من الأميركيين، منذ أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، حين نشق ونفذ 19 عضواً في تنظيم «القاعدة»، ثلاث هجمات انتحارية متزامنة، بطائرات مدنية، خلّفت حوالي ثلاثة آلاف قتيل، إثر انفجارها في مركز التجارة العالمي في نيويورك، وحين ضربت الجناح الغربي لمقر وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) في واشنطن، وارضاً قاحلة في بنسلفانيا. منذ ذلك الحين، استهدفت هجمات إرهابية عدة، دولاً أوروبية، أبرزها هجوم مسرح باتاكلان الباريسي في 2015، الذي خلّف أكثر من مائة قتيل، وتبناه تنظيم «داعش». وعلى الرغم من مرور 20 عاماً على «الحرب على الإرهاب»، التي أطلقتها الولايات المتحدة في أكتوبر/ تشرين الأول 2001، للرد على هجمات 11/9 والملحلي، لا يزال يخيّم على بلاد العم سام، ومعها الغرب الذي سارع للوقوف صفّاً واحداً والانخراط في أطول الحروب العالمية. ومن أفغانستان إلى العراق، إلى سورية، إلى محاربة التنظيمات «الجهادية» في أفريقيا، استنفدت هذه الحرب المكلفة، والتي لم يتجلّ بعد إرثها نهائياً، طاقة أميركا، لترفع أخيراً الراية البيضاء، أمام حركة «طالبان» بعد الانسحاب من أفغانستان في 31 أغسطس/ آب الماضي.

ولم تعلن الولايات المتحدة، بعد، رسمياً، في الذكرى الـ20 للهجمات الإرهابية الأكثر دموية في تاريخها، على أرضها، انتهاء فصل الحرب على الإرهاب، الذي دشّنه الرئيس جورج بوش الابن، وانغمس فيه ثلاثة رؤساء أميركيين لاحقين، وأطلق قوانين وحالات طوارئ لا تحصى لمحاربة الإرهاب في الغرب، تركت أثرها على الحياة المدنية. وإذا كان 75 في المائة من الأميركيين، اليوم، لا يزالون يتذكرون 11 أيلول، بتفاصيله الأليمة، وتساورهم الأسئلة ذاتها حول «لماذا هاجمونا»، فيما دعمت غالبيتهم دولتهم في شنّ حروبها الطويلة ردّاً عليه، فإن عقارب الساعة التي تدور إلى الأمام، لا تحول دون فتح الكثير من الأسئلة، حول جدوى الحرب، وما إذا كانت قد جعلت أميركا أكثر أماناً، لكن أكثر ما يثيره ذلك التاريخ، في اللحظة الراهنة، هو البحث في حقيقة «قوة أميركا»، علماً أنها قوةٌ خبرت نشوة اختبار تفوقها العسكري الذي كان في أوجّه ما قبل غزو أفغانستان، و«الانتصار» الكبير في السنوات الأولى من الحرب على الإرهاب، حين شكّل «الفتح» الأميركي لكابول وبغداد، ذروة التربع الأميركي على عرش العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولكنه «انتصار» لم يدم طويلاً. وتبقى أميركا اليوم قادرة على اجتراح عمليات عسكرية موضعية، مثال عليها تدخلها في ليبيا مع حلف شمال الأطلسي لإسقاط نظام معمر القذافي في 2011، لكن دور أميركا كشرطي للعالم، وهيمنتها، وسمعتها الدولية، قد تعرضت للكثير من الخضّات منذ 2001، لعبت عوامل خارجية وداخلية دورها الأساسي في وقوعها. وفيما تستعد الولايات المتحدة لمراجعة استراتيجيتها للحرب الإرهاب، ما بعد الانسحاب من أفغانستان، وصياغة سياسة خارجية تلائم العقد الحالي والتحديات المقبلة، وبلورة أشكال تدخلها العسكري في الأعوام المقبلة، تفتح الذكرى باباً أمام منافسيها الدوليين، لمقارعتها بشكل أوسع، وأكثر اتساقاً، بينما تحول خطر الإرهاب عليها إلى خطر متشعب، ومتنوع، وأشدّ تعقيداً.

وأطلقت الولايات المتحدة، التي تمكنت من حشد أكثر من 80 دولة إلى جانبها، طوال الـ20 عاماً الماضية، حربين منذ أحداث سبتمبر 2001، حملتا عنوان إعادة «الحرية» إلى أفغانستان والعراق، كرّستا عقيدة بوش، حول حقّ بلاده في تنفيذ ضربات استباقية ضد دول ومنظمات وأفراد، من شأنهم تهديد الولايات المتحدة ومواطنيها، وضد دول قد تستخدم يوماً سلاح دمار شامل، ضد أميركا ومواطنيها وحلفائها. وفي أفغانستان، اختبر البنتاغون فائض قوته وتفوق السلاح الأميركي، ضد «طالبان»، التي تمكن من الإطاحة بنظامها في غضون أشهر، كما أطاح بنظام «البعث» ورئيسه صدّام حسين في العراق، في عام 2003. ومع ذلك، تحولت الحرب سريعاً من حرب تعدد الأقطاب، وبروز الشرق كمحور منافس للتفوق الأميركي.

وتقول الولايات المتحدة، إن انسحابها من أفغانستان الذي اكتمل أخيراً، ومن العراق، وهو ما يرجح مراقبون الإعلان عنه مع نهاية العام الحالي، هو للتفرغ للاستدارة شرقاً، والانكفاء عن الشرق الأوسط، للتوجه نحو الصين، منافسها الاقتصادي الأول في العالم. ويأتي ذلك، من دون أن تجيب عن سؤال مواطنيها حول سبب استهدافها الولايات المتحدة كذلك، عن تشكيل «تحالف دولي» لمحاربته، ثم هزيمته في المناطق التي سيطر عليها، لتقتصر أكثر من أي وقت مضى، اليوم، من الانسحاب من العراق، على غرار أفغانستان، وترك الساحتين خاليتين أمام دول أخرى، تشتهي كلّ منها ملء الفراغ الأميركي، الذي استنقعته عودة العالم إلى العسكرية، حملت هدفاً «سامياً» هو القضاء على الإرهاب و«تحرير» شعوب من حكمين «استبداديين»، إلى حرب أمنية ثم مسيسة، بين المحور الغربي، ومحور آخر مناهض له. وتغذّى التطرف الذي يتخذ من الإسلام شعاراً له في العالم، من الغزو الأميركي، وتحول العراق إلى ساحة صراع بين إيران والولايات المتحدة، غارقاً في فساد مستشر وسرقة داخلية موصوفة لخيراته. ومع صعود «داعش» في العراق وسورية، أعلنت الولايات المتحدة كذلك، عن تشكيل «تحالف دولي» لمحاربته، ثم هزيمته في المناطق التي سيطر عليها، لتقتصر أكثر من أي وقت مضى، اليوم، من الانسحاب من العراق، على غرار أفغانستان، وترك الساحتين خاليتين أمام دول أخرى، تشتهي كلّ منها ملء الفراغ الأميركي، الذي استنقعته عودة العالم إلى العسكرية، حملت هدفاً «سامياً» هو القضاء على الإرهاب و«تحرير» شعوب من حكمين «استبداديين»، إلى حرب أمنية ثم مسيسة، بين المحور الغربي، ومحور آخر مناهض له. وتغذّى التطرف الذي يتخذ من الإسلام شعاراً له في العالم، من الغزو الأميركي، وتحول العراق إلى ساحة صراع بين إيران والولايات المتحدة، غارقاً في فساد مستشر وسرقة داخلية موصوفة لخيراته. ومع صعود «داعش» في العراق وسورية، أعلنت الولايات المتحدة كذلك، عن تشكيل «تحالف دولي» لمحاربته، ثم هزيمته في المناطق

> اطلقت الولايات المتحدة حربين منذ اعتداءات سبتمبر 2001
>
> أسّس ترامب لنوع جديد من العقاب بعيداً عن التدخل العسكري

اختبرت أميركا نشوة تفوقها العسكري لم تراجعها (Getty)

رؤية الأجيال المقبلة

تساءل أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد ستيفن والت، في مجلة «فورين بوليسي» أخيراً، «كيف سيتم إحياء ذكرى 11 سبتمبر/ أيلول في مئويتها» عام 2101؟. وأضاف: «هل الأجيال المقبلة ستنظر إليها على أنها مأساة هائلة إلا أنها ذات أهمية دنيا، أو على أنها منعطف أساسي في مسار الولايات المتحدة وسياستها الدولية؟»، مشدداً على أن «معنى» حدث تاريخي «هنّ بالذين يفسرونه، من أميركيين وأفغان وعراقيين وسعوديين وأوروبيين».

أنه «منذ ذلك الحين، ظلّت واشنطن تهلوس بإعادة صنع العالم على شاكلتها، فقط لتكشف عن أبشع صورها أمام هذا العالم».

ولا يقتصر الإخفاق الأميركي في الحرب، على البعد الأخلاقي. وإذا كانت دول عدة، مناهضة للولايات المتحدة، حريصة على إفشال مهماتها العسكرية لـ«محاربة الإرهاب»، إلا أن غزوها للعراق وأفغانستان، قد ولّدا أيضاً نقمة لدى شعبي هذين البلدين، حيث لم تنفع مليارات الدولارات التي أغدقت في أفغانستان، في محو أن «طالبان» هي جزء من المكون الشعبي، الذي لم يطاول أياً من مظاهر الرفاهية الموعودة، فيما أدّى سوء إدارة «الحاكمية» الأميركية في العراق ما بعد سقوط صدّام حسين، إلى تغذية النفور منها على أساس طائفي، والتطرف الديني الذي قابله تغول سياسي لطرف آخر. أما الهدف المعلن من الحرب، وبخلاف قتل زعيم «القاعدة» أسامة بن لادن (2011)، وتصفية وجوه قيادية في «القاعدة» على مرّ الأعوام القليلة الماضية، إلا أن التنظيم، لم يخب، باعتراف الأمم المتحدة، التي أكدت في أحدث تقاريرها، تعزيزه لنفوذه في أفريقيا، وذلك مع احتمال عودة أفغانستان لـ«تصدير الإرهاب إلى العالم»، بناء على عودتها لحضن «طالبان».

واعتبر الخبير في «مجلس العلاقات الخارجية» البحثي الأميركي، بروس هوفمان، في تقرير نشر في الثالث من سبتمبر الحالي، أن «أيديولوجية تنظيم القاعدة» التي ألهمت جماعات «جهادية» عدة حول العالم، بعضها أصبح أكثر تشدداً منها، «لا تزال قوية» جداً، مذكراً أنه اليوم، ازداد عدد الجماعات السلفية الجهادية المصنفة إرهابية على لائحة الإرهاب الأميركية، بمعدل أربعة أضعاف، عما كان عليه في 2001. واعتبر أنه لا ينبغي على الأميركيين أن يغرقوا في وهم أن «القاعدة» ليست معنية بمهاجمتهم بعد اليوم، مذكراً أيضاً بالهجوم الذي نفّذه سعودي في قاعدة بنساكولا الجوية في فلوريدا في 2019. وأعرب هوفمان عن اعتقاده بأن غزو العراق كان «أكبر الإخفاقات التي تلت 11 سبتمبر، حين وجهنا بنقل إمكاناتنا إلى مكان آخر، بينما كان بإمكاننا القضاء نهائياً على القاعدة في جنوبي آسيا، خلال أهم الفرص التي أتيحت أمامنا لفعل ذلك». ووصف الخبير «ببروقراطية محاربة الإرهاب التي خلقتها الولايات المتحدة في الداخل وحول العالم بعد أحداث 11 سبتمبر»، بـ«الهائلة»، ولكنها مهددة اليوم بانقسام المجتمع الأميركي والخلافات السياسية بين الديمقراطيين والجمهوريين، ما يصعب مهمة وضع استراتيجية جديدة لمحاربة الإرهاب، لمرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان. ورأى أن «الوحدة الأميركية التي تجلت بعد أحداث 11 سبتمبر، لم يبق شيء منها اليوم».

وفي الواقع، لم يعد هناك شيء موجود من ذلك الإجماع العالمي أيضاً حول أميركا، حين حذّر بوش كل دولة في العالم من أنها «إما تكون معنا أو مع الإرهابيين». فمن دروس الحرب على الإرهاب، أن الانكفاء الأميركي، الذي بدأ في عهد باراك أوباما، حين تراجع عن التدخل العسكري في سورية ضد نظام بشار الأسد، بالتزامن مع التدخل الروسي في هذا البلد، دقّ ناقوس الخطر لدول غربية عدة، بدأت تشتم رائحة التراجع الأميركي، الذي تمخّض عن تقدم التيارات الليبرالية ونظيرتها من اليمين المتطرف في الداخل الأميركي، ما أثر على أجندة وأنشطة السياسية الخارجية. وجاء تتويج ذلك بوصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، الذي أسّس لنوع جديد من العقاب الأميركي، يقوم على العقوبات المالية والحصار الاقتصادي للدول الأعداء، مكملاً على مضض حربي أفغانستان والعراق، والحرب على «داعش»، ومعلناً عن تقليص عديد القوات الأميركية حول العالم.

وتنهار شهية الولايات المتحدة، للحروب الأبدية، مع اقتراب نهاية العام الأول على وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض، والذي يختتم بهزيمة «سياسية»، وليست عسكرية، أمام «طالبان». ويترافق ذلك، مع ابتعاد 11 سبتمبر 2001، عن ذاكرة الأميركيين، المرهقين بأعباء أكبر بكثير من مواجهة بفيروس كورونا، وبتداعيات التغير المناخي، وبالانكماش الاقتصادي، والقلق من تأخر البنية التحتية اللازمة في الولايات المتحدة، بوجه الصين. كما تتكاثر التحديات لأميركا، من حروب التكنولوجيا إلى الإرهاب الإلكتروني. ورأى ويليام غاستون، من معهد «بروكينغز»، أن «تركيزنا المفرط على الشرق الأوسط، الهائنا عن القوى الجيوسياسية التي كانت تعمل على إعادة تشكيل العالم على حساب مصلحتنا». وأضاف: «اليوم علينا أن نواجه تداعيات 11 سبتمبر، ولكن بيد ضعيفة».

تقرير

«طالبان» من التأسيس حتى العودة للحكم

بعد 20 عاماً من السقوط على يد القوات الأجنبية، عادت حركة «طالبان» إلى حكم أفغانستان بحكومة تصريف أعمال مؤقتة. خلال تلك السنوات، عرفت الحركة تبدلات كبيرة. هنا القصة الكاملة للحركة من التأسيس وحتى العودة للسلطة، والتحديات العسكرية التي تواجهها، وأبرزها الفرع الأفغاني لتنظيم «داعش»

هل تقود دروس ربع قرن إلى القطيعة مع ممارسات الماضي؟

كابول ـ صبغة الله صابر

منذ ديسمبر/كانون الأول 2001، تاريخ سقوط حكم «طالبان» في أفغانستان وفرار قادتها إلى المناطق القبلية الجبلية وباكستان، إلى 7 سبتمبر/أيلول 2021، تاريخ إعلان الحركة عن حكومة تصريف أعمال لإدارة البلاد بعد سيطرتها على كابول في 15 أغسطس/آب الماضي ثم حسم المعركة ضد المقاومة في بانشير، إثر انسحاب القوات الأجنبية من البلاد، 20 عاماً من التحوّلات التي سمحت لـ«طالبان» بالعودة إلى سدّة الحكم، مترافقة مع الكثير من المخاوف على الحريات والحقوق في البلاد. أسئلة كثيرة تُطرح عن كيفية صمود الحركة خلال السنوات العشرين الماضية، ضد الاستهداف من قوات حلف شمال الأطلسي، وخصوصاً الأميركية، وهجمات القوات الحكومية، إضافة إلى نجاحها في الحفاظ على وحدتها، والحصول على دعم من بعض القبائل، مقابل انهيار الكثير من خصومها.

في خضم الحرب الأهلية بين الأحزاب الجهادية ضد الروس والويلات الناجمة عنها، ظهرت حركة «طالبان» في ولاية قندهار المحاذية لباكستان عام 1994 على يد عالم الدين غير المشهور في الأوساط الأفغانية، الملا عمر مجاهد. كان الهدف في البداية كما حكى عنه الملا عمر نفسه في أول كلمة له في قندهار، هو القضاء على الفساد الأخلاقي والاجتماعي وإقرار الأمن والسلام في قندهار، ومن أجل ذلك كان من الضروي القضاء على القادة الميدانيين المنتمين للأحزاب الجهادية.

بعد السيطرة على قندهار، توسعت رقعة نفوذ الحركة شيئاً فشيئاً إلى أن سيطرت على العاصمة كابول في سبتمبر/أيلول 1996، وعلى جميع مناطق أفغانستان باستثناء بعض الأقاليم في شمال البلاد. ومع دخولها العاصمة، أزاحت «طالبان» الرئيس برهان الدين رباني وأعدمت الرئيس الشيوعي السابق نجيب الله. كانت الحركة تسيطر على 95 في المائة من أراضي أفغانستان، وتخوض معارك مع جبهة الشمال التي كان يقودها القائد الجهادي السابق أحمد شاه مسعود. لكن نقطة التحوّل كانت بعد اعتداءات 11 سبتمبر/أيلول 2001 في الولايات المتحدة التي نفذها تنظيم القاعدة، إذ بدأ الجدال بين «طالبان» وواشنطن بشأن زعيم التنظيم أسامة بن لادن، الذي كان يعيش في أفغانستان آنذاك، ورفضت «طالبان» تسليمه إلى واشنطن، ما أدى إلى شنّ الأخيرة حرباً ضد الحركة وانتهى ذلك بسقوط حكومة «طالبان». كان لدخول القوات الأميركية والدولية أفغانستان تأثير كبير على «طالبان» طبيعتها ومكوناتها ومنهجها وايديولوجيتها. من هنا يمكن الحديث عن مرحلتين مرت بهما الحركة: حقبة ما قبل مجيء القوات الأميركية، وما بعد الدخول الأميركي إلى أفغانستان.

أنشئت «طالبان» في مدينة قندهار على يد أحد أساتذة مدرسة دينية غير مشهورة كانت في إحدى المساجد، ويدعى الملا عمر مجاهد. في البداية كان المنضمون إليها من طلاب المدارس الدينية في مدينة قندهار والمدن المجاورة لها، وعندما تعاظمت قوة الحركة في وقت لاحق بدأ طلاب المدارس الدينية في باكستان الانضمام إليها، ومعظم عناصرها كانوا ينتمون إلى العرقية البشتونية التي تقطن في جنوب وشرق البلاد، ما جعل قبائل البشتون تساند الحركة، وتشكّل حاضنة أساسية لها.

استطاعت الحركة أن تسيطر على 95 في المائة من أراضي أفغانستان حتى العام 1996، لكنها بدأت تواجه مقاومة شرسة في الشمال، أدت إلى مقتل الآلاف من عناصر الحركة. وكان من أبرز الأحداث ما تسمى بمذبحة دشته ليلى خالص، والحركة الإسلامية بقيادة الملوي محمد نبي محمدي، والجبهة المشتركة بقيادة الزعيم الصوفي سيد أحمد جيلاني، وجبهة النجاة الوطنية برئاسة الرئيس الأفغاني الأسبق صبغة الله مجددي.

في فترة سيطرة «طالبان» (1996-2001) أصبحت أفغانستان مرتعاً خصباً لجميع الحركات والتنظيمات المسلحة في العالم، وزادت قوة تنظيم «القاعدة» الذي أسسه أسامة بن لادن وآخرون جاؤوا إلى أفغانستان إبان الغزو السوفييتي وبعده والذي كان له نفوذ في شرق وجنوب البلاد، و«القاعدة» في زمن «طالبان». كان التنظيم يوفر دعماً مالياً ولوجستياً لـ«طالبان»، بالإضافة إلى مشاركة عناصره في حروب الحركة ضد المناوئين لها، وكانت عملية قتل أحمد شاه مسعود من أكبر العمليات التي نفذها «القاعدة» لصالح «طالبان». بالإضافة إلى «القاعدة»، كانت حركات باكستانية تقاتل إلى جانب «طالبان»، كـ«جيش طيبة» و«جيش الصحابة» أو المعروف في باكستان بـ«جيش جهنكوي»، وحركة «المجاهدين» و«البدر مجاهدين» وغيرها.

> كان لدخول القوات الأجنبية أفغانستان تأثير على «طالبان»

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بدأت «طالبان» تتغير. ومع سقوط أفغانستان بيد القوات الأميركية وتشكيل حكومة برئاسة حامد كرزاي (أواخر العام 2001) غابت أنشطة «طالبان» لفترة وجيزة، ولكن بعد أشهر بدأت قصة الحركة بنسخة جديدة. برّعامة مؤسسها الملا عمر، نظّمت «طالبان» صفوفها من جديدة وبالية جديدة وبخطط تتناسب نسبياً مع ما يدور في المنطقة وما يتماشى مع الأعراف الأفغانية. بدأ الاعتماد تدريجياً على العنصر الأفغاني بدلاً من الأجانب في الحرب ضد الولايات المتحدة والحكومة الموالية لها في كابول.

وبعد دخول القوات الأميركية إلى أفغانستان عام 2001، انضمت إلى «طالبان» بعض الأحزاب والأطياف الجهادية الأفغانية، منها الحزب الإسلامي بزعامة يونس خالص والذي كان له نفوذ في شرق وجنوب البلاد، والحركة الإسلامية بزعامة المولوي محمد نبي محمدي، وجماعة الدعوة، الحزب الوحيد للتيار السلفي. علاوة على انضمام بعض القادة المشهورين مثل جلال الدين حقاني الذي كان ينتمي خلال الحرب ضد الروس إلى حزب يونس خالص، ليؤسس إثر ذلك شبكة حقاني، أكبر شبكة عسكرية داخل «طالبان» حتى اليوم، والتي تصنفها أميركا إرهابية. كذلك من قادة الجهاد الذين انضموا إلى «طالبان»، المولوي نصر الله منصور، الذي كان يمثل التيار الصوفي في جنوب أفغانستان، وله نفوذ كبير في الحركة حتى الآن، ونجله الأكبر عبد الرحمن منصور الذي عيّنته «طالبان» حاكم كابول بعد دخولها العاصمة في 15 أغسطس/آب الماضي.

كما أعادت «طالبان» بناء نفسها تدريجياً بتمويل من الأفيون والتعدين غير القانوني، ومن خلال تجنّب المواجهات واسعة النطاق بشكل عام، إذ كان سلاح الجو الأميركي موجوداً لدعم الجيش الأفغاني. وفي الفترة الأخيرة خصوصاً، تحركت «طالبان» في المناطق الشمالية والغربية لتعزيز الدعم المحلي والفوز بتأييد الطاجيك والأوزبك وغيرهما من الأعراق المختلفة في أفغانستان، إذ كانت الحركة ذات الغالبية العرقية البشتونية، أضعف تاريخياً في تلك المناطق.

وعن ذلك، قال المحلل الأمني الذي يعمل مع جامعة ستانفورد، أسفانديار مير، لوكالة «رويترز»: «لم ترغب طالبان في خوض المعارك... أرادت بدلاً من ذلك التسبّب في انهيار سياسي».

إضافة إلى المخاوف الغربية على مستقبل البلاد، وأن تعيد «طالبان» تجربة حكمها السابقة، حين خنقت الحريات ومنعت أي وجود للمرأة في المؤسسات، والتخوّف من استعباد باقي المكونات، تبرز تحديات عسكرية أمام الحركة، يبقى أبرزها الفرع الأفغاني لتنظيم «داعش»، الذي تبنّى منذ ظهوره في 2015 سلسلة من الاعتداءات الدامية والهجمات التي لم تستثن «طالبان». كما تُعتبر التنظيمات الخارجية، وعلى رأسها «طالبان باكستان»، و«القاعدة»، والحركة الإسلامية في تركستان الشرقية، من أكبر التحديات في وجه «طالبان» في الفترة الراهنة.

ويشكك مراقبون بأن تنفذ الحركة تعهدها بعدم حماية مقاتلي «القاعدة». وفي فبراير/ شباط الماضي، قال إدموند فيتون براون، منسق فريق الأمم المتحدة المكلف مراقبة «داعش» و«القاعدة» و«طالبان»، لشبكة «إن بي سي» الأميركية: «نعتقد أن القيادة العليا للقاعدة لا تزال تحت حماية طالبان». من جهته، قال المسؤول السابق في البنتاغون، الباحث في معهد «أميركان إنتربرايز» مايكل روبن، لوكالة «فرانس برس»: «لم تكن طالبان قط صادقة بشأن قطع العلاقات مع القاعدة وما كان يجب أن نصدقها أبداً». وأضاف: «نحن لا نتحدث عن مجموعتين عسكريتين تقطعان العلاقات، إنما عن شقيقين، أو نسيبين».

لكن آخرين يستبعدون أن تسمح «طالبان» بوجه الصين، كما تتكاثر التحديات لأميركا، من حروب التكنولوجيا إلى الإرهاب الإلكتروني. ورأى ويليام غاستون، من معهد «بروكينغز»، أن «تركيزنا المفرط على الشرق الأوسط، الهانا عن القوى الجيوسياسية التي كانت تعمل على إعادة تشكيل العالم على حساب مصلحتنا». وأضاف: «اليوم علينا أن نواجه تداعيات 11 سبتمبر، ولكن بيد ضعيفة».

شبكة حقاني

تتألف شبكة حقاني، التي تبقى أكبر الشبكات العاملة داخل «طالبان»، من مجموعة من المسلحين من الأقاليم الجنوبية في أفغانستان، تحديداً بكتيا وبكتيكا وخوست. والشبكة تنسب إلى القائد الجهادي السابق جلال الدين حقاني الذي كان أحد قادة الحزب الإسلامي، ولم ينحز إلى أي طرف في الحروب الأهلية. لكن بعد سقوط حكومة «طالبان» على يد القوات الأميركية، تم تأسيس شبكة حقاني رسمياً من أجل قتال القوات الأميركية.

مخاوف من أن تعيد «طالبان» تجربة حكمها السابقة (عامر قرشلي/فرانس برس)

مساعٍ لفصل المساعدات عن الشروط السياسية

تحذيرات من كارثة إنسانية في أفغانستان

تشهد أفغانستان وضعاً إنسانياً صعباً يُهدّد حياة ملايين الأفغان، وهو ما دفع كثر للمطالبة بفصل تدفق المساعدات عن الوضع السياسي

بعد إقلاع أول رحلة دولية تجارية من مطار كابول، أول من أمس الخميس، توجهت طائرة ثانية أمس الجمعة من المطار إلى العاصمة القطرية الدوحة تضم العشرات من الفرنسيين والأفغان، في تأكيد على طي صفحة الفوضى التي رافقت الجسر الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة بين 15 أغسطس/آب الماضي و31 منه. وتزامنت هذه التطورات مع استمرار تدفق المساعدات الإنسانية الجوية إلى البلاد المهددة بأوضاع اجتماعية صعبة، وفقاً للأمم المتحدة. وفي السياق، تواصلت الجهود القطرية والباكستانية التي تركز على ضرورة فصل المساعدات عن الوضع السياسي خشية كارثة إنسانية فعلية، وذلك على وقع الانتقادات التي طاولت حركة طالبان بسبب قمع التظاهرات ضدها، وبسبب تشكيلة حكومة تصريف الأعمال، التي يفترض أن تقام مراسم تنصيبها اليوم السبت تزامناً مع ذكرى اعتداءات 11 سبتمبر/أيلول 2001، والتي نفذها «القاعدة» وأدى رفض «طالبان» تسليم زعيم التنظيم أسامة بن لادن في حينه إلى شن عملية عسكرية ضدها وإطاحة حكمها.

وغادر أمس 49 فرنسياً وعائلاتهم على متن الطائرة التي أقلعت من كابول إلى الدوحة، حسب ما أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان، متوجهة بالشكر إلى قطر على «دعمها بالغ الأهمية».

في موازاة ذلك، واصل نائب رئيس الوزراء القطري، وزير الخارجية، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، مشاوراته السياسية لبحث الملف الأفغاني، خصوصاً في ما يتعلق بالمساعدات وإعادة تشغيل مطار كابول، إذ التقى أمس في أنقرة بوزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو. وذكر جاويش أوغلو في تغريدة على «تويتر» أنه تم «بحث التطورات في أفغانستان والعلاقات الثنائية». أما الوزير الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني فأشاد بـ«التعاون المثمر مع تركيا بشأن مطار كابول، الذي ساهم في استئناف عمليات الإجلاء الآمن للمدنيين». وذكرت وكالة الأنباء القطرية أن الاجتماع ناقش الأوضاع في مطار كابول الدولي، وسبل تعزيز التعاون من أجل ضمان أمن وسلامة المطار وانسياب الحركة الجوية.

وينتظر أن يلتقي وزير الخارجية القطري اليوم السبت بنظيره الروسي سيرغي لافروف لبحث الملف الأفغاني بعدما كان زار أول من أمس كلاً إيران وباكستان للهدف نفسه، وتخلل محادثاته مع وزير الخارجية الباكستاني محمود قرشي، تأكيد على وجود توافق بين باكستان وقطر بشأن أفغانستان. وشدّد على أن الشعب الأفغاني يستحق المساعدة والدعم رغم ما يحصل من تطور في المشهد السياسي. بدوره، قال وزير الخارجية الباكستاني، إن على العالم أن يتجنب الكارثة الإنسانية في أفغانستان، مؤكداً أن دعم الشعب الأفغاني لا بد منه.

وأعاد قرشي التأكيد أمس الجمعة على أن مساعدة أفغانستان على تفادي أزمة إنسانية مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي. وكشف في بيان أنه سيتم إرسال مزيد من المساعدات إلى أفغانستان عبر الطرق البرية تزامناً مع وصول شحنة مساعدات جوية إلى مطار قندهار. واعتبر أن الأزمة الإنسانية في أفغانستان لن تكون في مصلحة أحد، في المنطقة أو في العالم. وباكستان تريد من المجتمع الدولي أن يفك تجميد الأصول الأفغانية لتمكين كابول من استخدام أموالها لتجنب تفاقم أزمة إنسانية، فيما نفت الخارجية الباكستانية الأنباء التي نشرتها وسائل إعلام هندية، حول تورطها في دعم حركة «طالبان» للسيطرة على ولاية بانشير، شمالي أفغانستان، ووصفتها بأنها «ادعاءات لا أساس لها من الصحة».

وفي سياق التحذير من تدهور الوضع الإنساني والمخاطر المترتبة على ذلك، أعلنت مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة لأفغانستان ديبورا ليونز، أول من أمس الخميس، عن ضرورة تدفق الأموال سريعاً إلى هذا البلد «للحيلولة دون انهيار كامل للاقتصاد والنظام الاجتماعي». وحذّرت مجلس الأمن الدولي من أن تجميد الأرصدة الدولية الأفغانية وأموال المانحين سيشعل شرارة «انكماش اقتصادي حاد يمكن أن يلقي بملايين آخرين في هاوية الفقر والجوع». وقالت ليونز للمجلس المكون من 15 عضواً: «يجب السماح للاقتصاد بالتنفس لأشهر قليلة، مما يمنح طالبان فرصة لإظهار المرونة والإرادة الحقيقية للقيام بالأشياء بشكل مختلف هذه المرة، لا سيما من منظور حقوق الإنسان ومنظور شؤون الجنسين ومكافحة الإرهاب».

مع العلم أن الكثير من أصول المصرف المركزي الأفغاني، البالغة 10 مليارات دولار، مجمّدة في الخارج، وتعتبر أداة رئيسية للغرب للضغط على طالبان. وتتمسك وزارة الخزانة الأميركية بمبدأ عدم تخفيف العقوبات عن طالبان، أو القيود على وصولها إلى النظام المالي العالمي. كما منع صندوق النقد الدولي الحركة من الوصول إلى حوالي 440 مليون دولار من احتياطيات الطوارئ الجديدة.

من جهته، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس خلال مقابلة مع وكالة «فرانس برس» مساء الخميس، المجتمع الدولي لإجراء «حوار» مع حركة طالبان، مشدّداً على ضرورة منع حدوث «انهيار اقتصادي» في هذا البلد، لأنّه قد يؤدّي إلى «ملايين الوفيات». وقال: «يجب علينا أن نبقي على حوار مع طالبان. حوار نؤكّد فيه مبادئنا بصورة مباشرة. حوار مع شعور بالتضامن مع الشعب الأفغاني». واعتبر الأمين العام أنّ «واجبنا هو أن نتضامن مع شعب يعاني بشدّة، حيث يواجه الملايين والملايين خطر الموت جوعاً».

> الأمم المتحدة تدعو إلى تدفق المساعدات والأموال للأفغان

وفي السياق، اعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير صدر الخميس، أن أفغانستان تتأرجح على شفا «فقر شامل» يمكن أن يصبح حقيقة واقعة في منتصف العام المقبل، ما لم يتم بذل جهود عاجلة لدعم المجتمعات المحلية واقتصاداتها.

بدوره، أبدى المندوب التركي الدائم لدى الأمم المتحدة، فريدون سينيرلي أوغلو، اعتقاده أن «الانخراط التدريجي مع طالبان هو النهج الصحيح»، مضيفاً: «نحن بحاجة إلى التواصل معهم لمعرفة ما إذا كانوا سيوفون بوعودهم أم لا». وفي كلمة ألقاها مساء الخميس، خلال مشاركته في جلسة بمجلس الأمن حول أفغانستان، شدّد على أن «هناك حاجة إلى حكومة شاملة وتمثيلية لتحقيق استقرار طويل الأمد في أفغانستان». واعتبر أن «إحدى أولويات المجتمع الدولي هي ضمان التشغيل المتواصل للمطار في كابول حتى تستمر خدماته الأساسية»، مسلطاً الضوء على الجهود التي بذلتها تركيا مع قطر خلال الأسابيع الأخيرة بهذا الخصوص.

كما لفت الدبلوماسي التركي الانتباه إلى تدهور الوضع الإنساني في أفغانستان، ودعا المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه، محذّراً من أنه «إذا لم نتحرك على الفور، فسنواجه عواقب إنسانية ومشاكل أمنية أكبر في المنطقة وخارجها».

في ملف التظاهرات الداخلية، اعتبر مكتب حقوق الإنسان التابع الأمم المتحدة أن تعامل حركة طالبان مع المسيرات السلمية أصبح يتسم بالعنف، مع مقتل أربعة محتجين على الأقل. وقالت المتحدثة باسم المكتب رافينا شامداساني في إفادة من جنيف السويسرية: «شهدنا ردة فعل من طالبان كانت شديدة للأسف». وأضافت أن الأمم المتحدة سجلت مقتل أربعة محتجين بالرصاص. ومع ذلك قالت المتحدثة إن بعض حوادث القتل أو كلها ربما نتج عن محاولات تفريق المتظاهرين بإطلاق النار. وأضافت أن الأمم المتحدة تلقت أيضاً تقارير عن عمليات تفتيش للمنازل بحثاً عن المشاركين في الاحتجاجات. وذكرت أن الصحافيين الذين يغطون الاحتجاجات يواجهون الترهيب أيضاً.

(الأناضول، رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

الأمم المتحدة: أفغانستان تتأرجح على شفا «فقر شامل» (فرانس برس)